مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية الاقتصادية الحدودية

Civil society's contribution to activating border economic development

دليلة جلول[*1]، زكريا معمري[2]

[1]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، djellouldalila2019@gmail.com

[2]جامعة أحمد دراية، أدرار (الجزائر)، mammerizakaria@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/14 تاريخ القبول: 2023/03/23 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى البحث في الدور الفعال الذي تقوم به المنظمات المختلفة للمجتمع المدني في النهوض بالتنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية المختلفة، ومع تنوع المناطق تتنوع طبيعة النشاط الاقتصادي.

حيث أظهرت الدراسة أن النشاط الاقتصادي يعتمد كليا على الأعراف السائدة في كل منطقة بالدرجة الأولى حيث يتنوع من اقتصاد أسري نووي إلى اقتصاد منظم وممتد.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، التنمية الاقتصادية، المناطق الحدودية، الفواعل.

Abstract:

The current study aimed to investigate effective role played by various civil society organizations in promoting economic development in the different border regions, and with the diversity of regions the nature of economic activity varies.

The results showed that economic activity depends entirely on the norms prevailing in each region in the first place? as it varies from a nuclear family to an extended economy.

Keywords: the civil society, the border regions, the economic development; the actors.

[*]المؤلف المرسل

1- مقدمة

التنمية في أي مجتمع تعتمد على فواعل أساسية رسمية وغير رسمية، ويلخصها التراث النظري في الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد أصبح المجتمع المدني كمؤشر ضمن المؤشرات الأساسية الفاعلة في المجال التنموي. إن من شأن اعتماد المجتمع المدني كفاعل أساسي في عملية التنمية داخل الدولة يقتضي تعزيز قدراته فعليا وليس في نصوص القوانين، فالمجتمع المدني منوط بتفعيل التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الآليات في ظل الحوكمة الرشيدة، فكيف يمكن الوصول إلى تحديد المقومات الأساسية لهذا الدور؟ وما هي المعيقات التي تعترض نشاطه ميدانيا؟

لمعالجة هذه المشكلة تم اعتماد الخطة البحثية التالية، وفقا للمنهج الاستقرائي، حيث تم تحديد مفهم المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية الخصائص المرتبطة بكل منهما، ثم تم تحليل العلاقة المتواجدة بينهما في مجال التنمية الحدودية تحديدا، وقد تضمن الخطة مايلي:

1. المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية: مقاربة معرفية
2. المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الأدوار التنموية الاقتصادية
3. تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

2. المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية: مقاربة معرفية

2. 1 مفهوم المجتمع المدني:

أولا- تعريف المجتمع المدني:

يتجاذب مفهوم المجتمع المدني مجموعة من الزوايا المعرفية، وفي إطار المداخلة البحثية نتناوله من المنظور السياسي والاقتصادي بفعل العلاقة الوطيدة التفاعلية من حيث تحديد الدور والنتائج التي تنعكس على كليهما.

إذ يدور الجدل في الساحة العربية حول مفهوم المجتمع المدني، بحيث يعود جزء من الاختلاف حول تحديد مقاييس مشتركة لضبط المفهوم، إلى حالة المخاض التي لا يزال يمر به المجتمع المدني العربي في سياق التحولات المتسارعة والمستمرة منذ أكثر من قرن. ونظرا للارتباط التاريخي بين قيام المجتمع المدني وبين تشكل الدولة الحديثة، فإن عدم اكتمال تبلور المجتمع المدني في العالم العربي يمكن اعتباره الوجه الآخر للتأخر أو التشويه الذي أصاب عملية تشكل الدولة في هذه المنطقة. فالدول القائمة ليست دول القانون، ولم تعتمد تاريخيا على مبدأ الفصل في السلطات بقدر ما كان امتدادا لنظام الحكم الذي تشكل تاريخيا، هذا يعني أن بناء المجتمع المدني هو جهد متواصل ومتواز مع السعي إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة[1].

عرف المجتمع المدني في الندوة المنظمة حوله برعاية مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 على أنه:

[1] المعهد العربي لحقوق الإنسان، **وثيقة الدوحة حول ورشة حول استراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية**، العدد 11،تونس، 2005، ص 180.

" المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة بتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي والوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".[1]

وضمنه بالتعريف عالم السياسة "صامويل هنتجتون" في قوله:"إن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية بتوسيع المساهمة الشعبية في صنع السياسات العامة والقدرة على معالجة الأزمات في المجتمع عبر تحقيق الديمقراطية"[2].

ويجمع الباحثون على أن مفهوم المجتمع المدني على اختلاف تعاريفه إلى أنه لا يخرج عن نطاق أركانه الأساسية:

1- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، ما يجعله يختلف عن جماعات القرابة التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها المفروضة عليه بفعل الإرث.

2- التنظيم يسير وفقا لنسق من المنظمات وبصورة منهجية وبإذعان لمعايير منطقي وتقبل الأفراد لعضويتها بإرادتهم الحرة وبالتراضي.

3- الركن الأخلاقي والسلوكي وهو ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع، والإلتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني بالوسائل السلمية في ضوء القيم والصراع السلمي[3].

ونعرفه إجرائيا بأنه:"الإطار المؤسسي الذي يحمل استراتيجية لأهداف موضوعية واضحة تتحدد وفقا لاهتمامات واحتياجات الأعضاء المنضوين لرفع سقف التنمية في جميع أبعادها".

ثانيا- مكونات المجتمع المدني في الجزائر.

هناك من يصنفها إلى فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، وهذا بحسب القانون المنشئ لها ولكنها تبقى مجرد تصنيفات، بحيث تتمثل أهم مؤسسات أو مكونات المجتمع المدني بالجزائر في ما يلي:

1- الأحزاب السياسية: تشكيلات سياسية متعددة بفعل التعددية الحزبية المقررة سنة 1989، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث تيارات أساسية: التيار العلماني، والتيار الديني، والتيار الوطني، بحيث يفرض كل تيار توجهه الأيديولوجي، وفي ظل الأزمة وإلغاء المسار الانتخابي لأولى انتخابات ديمقراطية بالجزائر سنة 1991، ونجح فيها التيار الإسلامي، فرضت الدولة قانون الطوارئ وتغير تصنيف الأحزاب ضمن هذا المسار بناء على مواقفها من السلطة إلى: أحزاب السلطة، وأحزاب موالية للسلطة، وأحزاب معارضة للسلطة.

[1] عبد العزيز العايش و عامر بوسالمي، **المجتمع المدني آلية لبعث التنمية في المجتمع الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، المجلد 3، الجزائر، 2016، ص12.

[2] تامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص 113.

[3] أماني قنديل، **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، العدد 3، الكويت، مارس 1999، ص 99-100.

2- النقابات المهنية والعمالية: على الرغم من تعدد النقابات العمالية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية بسبب نشأته في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة.

3- الجمعيات والمنظمات الأهلية: من أبرز المنظمات الأهلية في الجزائر، منظمة حقوق الإنسان، المنظمات الطلابية، المنظمات النسائية، منظمات الأسرة الثورية، المنظمات الشبانية، الجمعيات والمنظمات المحلية.

4- المنظمات غير الحكومية: ويدخل ضمنها الزوايا والطرق الصوفية وكل ما يخرج عن نطاق التصنيفات الثلاث السابقة، تجدر الإشارة أن للزوايا أثر في المشهد السياسي وبالتالي في عملية التنمية الشاملة[1].

2.2 التنمية الاقتصادية

أولا – مفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة للخروج من التخلف وكهدف تسعى الدول النامية لتحقيقه تتداخل مع عدة مفاهيم كالنمو، التطور والتطوير، التغير والتغيير والتحديث والإصلاح، فالتنمية تعتبر عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة ، بعد أن كانت تعني النمو الاقتصادي[2].

عرفها "لويس آرثر" بأنها عملية نمو معدل الإنتاج الفرد خلال سنة واحدة، وعرفها "مايرز" بأنها عملية تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، كما عرفها البروفيسور "كين كروز" بأنها عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى رفاهيته الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاقتصادية، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، ولذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

1- جميع ما انطوت عليه عملية النمو والتي تتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقة وليست نقدية ، وأن تكون هاته الزيادة على المدى الطويل.

---

[1] جهيدة شاوش إخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة دكتوراه علوم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص117-131.

[2] أمال براهمية وظريفة سلامية، التعجيل بالتغيير: **تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص 2.

2- عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية تتمثل في تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، إعادة توزيع لدخل لصالح الطبقة الفقيرة، ضرورة الاهتمام بنوعية الإصلاح والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات للأساسيات وهذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات المركزية ومن قبل الإدارة المحلية[1].

فالتنمية ليست تركيبة من الإجراءات والسياسات الموحدة والمعروفة والتي تقضي على التخلف في البلدان النامية، بل على كل بلد اتخاذ النموذج التنموي الذي يتناسب مع ظروفه وإمكانياته وتحقيق الأهداف التنموية المطلوبة القصير وبعيدة المدى والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هنا تبرز أهمية التخطيط للتنمية في جميع المجالات باعتباره أسلوب علمي للتحكم في الحركة العامة المستقبلية[2].

ونعرف التنمية الاقتصادية إجرائيا بأنها: "العملية المستمرة لاستغلال الموارد المتاحة في النطاق الإقليمي واستثمار المحددات البشرية في سبيل رفع الإيرادات وخفض النفقات بما ينعكس على القدرة الشرائية للفرد وقيمة الحد الأدنى للدخل القومي".

ثانيا- ملمح تاريخي لسياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر

مع نهاية الاستعمار بالجزائر عرفت فراغا كبيرا في مجال الديمقراطية والحريات وجودة الحكم، ثم حلت مرحلة السبعينات فارتحلت الجزائر إلى الحكم الاشتراكي بسلبياته المعروفة وفقد الاقتصاد روحه الخلاقة والتعليم روحه الأصيلة، ثم حلت مرحلة الثمانينات، لتشهد الجزائر بعض التغيير ولكن على سلم السوق فقط، مما أسس لنشوء البرجوازية الصغير، وفتحت مرحلة التسعينات مجالا على أمل في التغيير الشامل، ولكن تراجع كل شيء تحت ضغط عوامل نفسية واقتصادية وسياسية وفقط. باب الإقتصاد ظل مفتوحا للتغيير باتجاه تحرير السوق، ولكن بمنهجية المؤسسة الدولية وبرنامج التعديل الهيكلي ودون دراسة إجتماعية أو أخلاقية أو تربوية، مما ساهم في تجذر البرجوازية الصغيرة وصناعة تحالف جديد بين المال والسلطة وجد في تسهيلات الإدارة وضعف الأداء القضائي والحكومي والبرلماني معا وتزايد الريع المناخ الملائم لتحقيق الثروة ولكن على حساب التوازن الاجتماعي والجهوي[3].

أفرزت السياسات المختلفة في الجزائر جهازا ضخما وداعما لتفشي البيروقراطية جسده القطاع العام، وبالتالي ثقل حجم الفساد، وأن تصرح السلطات التجارية في الجزائر بأنها تفاجأت بالارتفاع الكبير في أسعار مواد الزيت والسكر والقمح اللين، مما يعني أن قوة تشكلت داخل السوق تضاهي أو تسابق أو تفوق على قدرة الحكومة على المراقبة والتوقع، وبالفعل مكنت مرحلة التحول التي مر بها الإقتصاد الوطني من تحويل التجارة من إحتكار الدولة إلى إحتكار القطاع الخاص وذلك السبب البسيط هو نمط التحول المذكور الذي كان تحت ضغط صندوق النقد الدولي والشركات الأجنبية من جهة، ولم يكن ملما بآليات تشريعية فعالة مكافحة للإحتكار، والنتيجة هي تشكل مركز قرار مواز لمراكز القرار احتكاري ذي نفوذ وقدرة

[1] سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة الأنشطة بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص 117-118.

[2] مرباح طه ياسين وغويني العربي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية عرض تجربتي الصين ماليزي**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 09، الجزائر، 2018، ص 48.

[3] بشير مصيطفى، **حريق الجسد "مقالات في الاقتصاد الجزائري"**، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص20.

على التحالف وهو نفسه المركز الذي ساهم بفعل امتداده داخل قطاع الأعمال إلى تشكيل برجوازية صغير دون عبور مراحل تشكيل البرجوازيات التي عرفتها المجتمعات القائمة على الحرية الاقتصادية.[1]

لقد أفرز التعاقب في السياسات العامة غير المدروسة ظهور قوى موازية للدولة شكلت نمطا جديدا من الصراع حول من يملك، فالدولة تملك الشرعية والقوانين في حين أن القطاع الخاص أصبح ينافس الدولة للوصول إلى السلطة عبر المال الفاسد أين يتفوق عليها أحيانا وفي أحيان أخرى يوازيها ولكنه يكون أقل منها في فترات عصيبة ترتبط بالتضييق أو تغير أصحاب القرار. أما المجتمع المدني فبحكم التزامه بقوانينه المنشئة فهو يشكل واجهة للنظام السياسي السائد، ولكنه يملك بفعل القنوات الاتصالية التي إن علم واستطاع توظيفها واستغلالها في رسم السياسة العامة التنموية المحلية أو الوطنية، وممارسة الرقابة البرلمانية أن يصبح قوة فاعلة إيجابيا على جميع الأصعدة التنموية.

ثالثا– التعاون الجزائري العابر للحدود مع دول الجوار

يعد التعاون العابر للحدود بين الجزائر وجيرانها، قائما منذ الاستقلال من خلال اتفاقيات الصداقة والأخوة وحسن الجوار التي تم توقيعها سنوات السبعينيات والثمانينيات، وعلى سبيل المثال وقعت هذه الاتفاقية بين تونس والجزائر في جويلية سنة 1963، وهذا لغرض تسهيل حركة السلع والأشخاص ضمن نطاق 15 كلم من جهتي الحدود، حيث تنص الاتفاقية على استحداث لجنة مختلطة بين الطرفين، إضافة إلى تنظيم خدمات النقل والبريد بين سوق أهراس وغارديمو والكاف من جهة والقالة وعين دراهم وطبرقة، وكذا بين تبسة وبوشبكة من جهة أخرى، كما نصت الاتفاقية على ضرورة إعادة توزيع الضرائب الناجمة عن المناطق السابقة وتطوير السياحة الداخلية بها، تفعيل خط السكة الحديدية سوق أهراس وغارديمو. في ميدان الصناعة تم تجسيد مركب صناعة المحركات الديزل في منطقة ساقية سيدي يوسف موجهة للنشاط الفلاحي والصيد والضخ والأشغال العمومية وصناعة الجرارات يشغل 800 عامل، وتشييد مصنع الإسمنت الأبيض في منطقة فريانة يشغل 297 عامل و23 تقني ويوزع الإنتاج بالتساوي على البلدين.

منذ سنة 1989 تاريخ إستحداث الاتحاد المغاربي، لغرض توحيد الجهود بين بلدانه لتطوير التعاون وتذليل القيود الجمركية على حركة السلع والأشخاص إلا أن هذا التعاون لا يزال محدودا، لأسباب جيوسياسية وأمنية كغلق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ سن 1994 عدم الاستقرار في البلدان المجاورة، كل هذا جعل من الوضعية الاقتصادية عبر الحدود مسألة معقدة، حيث لا يزال يقتصر على الجوانب الأمنية بين دول الجوار.[2]

رابعا– استراتيجية التنمية المحلية للمناطق الحدودية

[1] **نفس المرجع**، ص 29-30.

[2] سليم براقدي، **الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر**، مجلة علوم وتكنولوجياD ، عدد 41، الجزائر، جوان (2015)، ص36.

تعتمد عملية تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقاربات والصيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأنها أن توفر لهم المداخيل غير قانونية تضر باقتصاد البلد كالتهريب، وتجارة المخدرات، ونذكر من بين هذه الاستراتيجيات:

1- استراتيجية التنمية الصناعية: من خلال خطط وبرامج تستجيب للأولويات المتفق عليها عبر مسارات بحث واستشراف بين قوى المجتمع، وتلعب السياسة الصناعية دورا أساسيا في التنمية بحيث يمكن للدولة بأن تقوم بتشجيع إقامة الصناعات في هذه المناطق الحدودية. ولا بد للسياسة الصناعية التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف المناطق الحدودية، فهي تخلق فرص عمالة مما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة.

2- استراتيجية التنمية الزراعية: في المناطق الحدودية التي يمكن أن تمثل مدخلا هاما لتنمية هذه المناطق لتحسين المستوى المعيشي وزيادة مداخيل المزارعين، من خلال إشراك النظام البنكي في عملية التمويل، وكذا نظام التأمين في الحماية من مختلف الأخطار الزراعية، والاعتماد على القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية يمكن المساهمة في تنمية فعلية خاصة وأن الزراعة اليوم بإمكانها أن تؤمن فرص العمل ووسيلة للتشبث بالأرض[1].

شكلت التنمية الحدودية في الجزائر أحد محاور السياسة العامة في الدولة، من خلال ما سبق طرحه، ولكن الملحوظ أن آليات الاستثمار الأجنبي المحلي لم تكن مشجعة كفاية بحيث اقتصرت على تشييد الشركات متعددة الجنسيات دون نقل الخبرة وتكوين الكادر البشري الجزائري لضمان الإستمرارية عند انتهاء فترة العقد. كما أن التنمية المحلية والإدارية في المناطق الحدودية على طول الحدود الجزائرية ليست مشجعة على الإستثمار سواء آليات تصدير المنتوج المحلي أو تسويقه في الأسواق الداخلية والخارجية، إضافة إلى العراقيل البيروقراطية المرتبطة مباشرة باللامركزية وبطء السرعة في اتخاذ القرارات خاصة تجاه تسيير الأزمات والظروف الطارئة.

3. المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في الأدوار التنموية الاقتصادية

3. 1 مساهمة المجتمع المدني في التنمية

بداية نشير إلى أن الوظائف المنوطة بالمجتمع المدني عموما في المجال الاقتصادي تتحدد في النقاط التالية:

1-المساهمة في عملية إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين فئات المجتمع من خلال الإعانات والصدقات وأموال الزكاة.

2- توجه رجال الأعمال إلى الإستثمار من خلال الأعمال الخيرية وهذا ما يعني تشغيل الأموال بدل تعطيلها حتى لا تؤجل.

3- المساهمة في مكافحة المشاكل الاجتماعية كظاهرة الفقر وبطرق مباشرة وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية للفقراء، أو بطرق غير مباشرة من خلال تنمية قدراتهم عن طريق التعليم والتثقيف وتقديم الخدمات.

[1] منير خروف وليندة فريحة وناصر بوعزيز، **أثر التجارة الدولية على تنمي المناطق الحدودية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 113.

4-زيادة الوفاء الاجتماعي لتحقيق التوازن بين الأغنياء والفقراء[1].

واستجابة لإشكالية الورقة البحثية نتناول بشيء من التفصيل هذه المهام، ضمن النقاط البحثية التالية:

أولا- مساهمة المجتمع المدني في رسم المخططات التنموية الاقتصادية العامة

إن استقلالية فعاليات المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية. فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن الفكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية كالجزائر التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التموين ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دون أن يتوفر له تمويل معقول، وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود ولا يمكن الحديث عن توجهات استراتيجية تطرح بدائل محددة للسياسات وحلول مفصلة للقضايا، فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلن تعطيه أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات اقتصادية فلن تتمكن من إعطاء المجتمع المدني النصيب الذي يستحقه في التمويل، كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين، وعليه فإن تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماع، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الإقتصادية والإدارية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لاستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، تأخذ بالإعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة[2].

ثانيا- مساهمة المجتمع المدني في رسم المخططات التنموية الاقتصادية المحلية

[1] صبرينة أمهيس ولامية بانون، **المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر ، 2018، ص26.

[2] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص78-79.

في إطار تجسيد التنمية المحلية تعد المخططات البلدية لتنمية المحلية من أهم الوسائل الفنية والتقنية التي تمتلكها البلدية لتنفيذ سياسات الدولة وترجمة مضمون المخططات الحكومية على المستوى المحلي، غير أن نجاح تنفيذ مخططات البلدية مرهون بحجم الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمكونات السياسية من منتخبين محليين وموارد مالية وكوادر بشرية ذات كفاءة لتخطيط سياسات التنمية المحلية. يقوم المخطط البلدي للتنمية على المشاركة في التنمية المحلية عن طريق إشراك المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني في تخطيط الاحتياجات المجتمعية وتطويع القدرات الاقتصادية لحشد الجهود المحلية ومبادرات في عملية تنفيذ برامج التجهيز والاستثمار البلدي، إلا أن الملاحظ في النصوص القانونية المتعلقة بالبلدية (المادة 07) هو وجود انتقاص من دور البلدية ومجلسها الشعبي المنتخب وشركائه الاجتماعيين والاقتصاديين من جمعيات ومواطنين وقطاع خاص، وأن تشاركية البلدية وفواعل المجتمع المحلي تتمتع هنا بهامش من الاستقلالية من خلال مبادرتها باعدا وتنفيذ مخططاتها التنموية[1]

تأسس مشروع الموازنة المفتوحة سنة 1997 وهو منظمة أبحاث تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز العمليات الموازنة ونتائجها في كافة دول العالم، وقد أطلقت المنظمة مبادرة الموازنة المفتوحة وهو برنامج بحث شامل في مجال تمكين الشعب من الوصول إلى المعلومات الميزانية واعتماد نظم ميزانية تتيح المساءلة، إذ تعزز هذا البحث بإنشاء مؤشر سنة 2006 يقيس مدى شفافية الموازنة العامة للدولة على أن يطبق كل سنتين لمتابعة التطورات في هذا المجال.[2]

يتمثل دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال القضايا التالية:

1- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات: حيث أن للمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة والتنمية المحلية والمستدامة فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تحمل الشركات لمسؤولياتهم الاجتماعية تستطيع هذه الأخيرة تفادي ما يمكن أن يحدث جزاء سعيها وراء تحقيق مصالحها وأرباحها، كذلك تقوم الشركات بإدراج الأهداف الاجتماعية جنبا إلى جنب وبالتوازي مع أهدافها الاقتصادية ما يؤدي إلى تبني معنى أوسع للعائد الذي يعود بالفائدة على كل أفراد المجتمع بيئيا واجتماعيا واقتصاديا، مما أدى إلى دفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث، واعتبار المجتمع المدني رقيب ومشارك أساسي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي.

2-الكفاءة في تقديم الخدمات: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة، ولا سيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع. إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن هنا فإنها تحاول

[1] رضوان مجادي، **الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2019،ص 819.

[2] محبوب مراد وعبد اللطيف باري، **دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2، الجزائر، 2017، ص43.

تقديم خدمة ممتازة بأقل تكلفة، فضلا عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع.

3- تشجيع العمل التطوعي: حيث تشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية موجبة وارتباط وثيق بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد، حيث تشير هذه الدراسات إلى أن معدل ساعات التطوع المبذولة في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف[1].

نستخلص أن مرحلة إعداد الموازنة هي المرحلة الأساسية والحاسمة في مساهمة المجتمع المدني في تحديد احتياجات التنمية الاقتصادية تحديدا في المنطقة وضبطها وفقا للموارد المالية والمخصصات المالية التي تمنحها الدولة، كما أن الدراية بقنوات الاتصال والمراقبة من طرف هذه الأخيرة وتحديدا الرقابة البرلمانية التي تسبق المصادقة على قانون المالية السنوي أو التكميلي من شأنها التأثير على السياسة العامة الاقتصادية للدولة.

3. 2 واقع الاقتصاد الجزائري في المناطق الحدودية

أولا- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية لأفاق 2030 لخلق ديناميكية عبر للحدود

سطرت السياسة الوطنية في ميدان التهيئة العمرانية لأفاق سنة 2030 برنامجا وطنيا يأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية التي صنفت في وقت سابق على أنها مجالات حساسة تتطلب النهوض به، وضمن المخطط الوطني تم تصنيفها في 8 مناطق حدودية كل منطقة تمثل وحدة متجانسة محليا ومتكاملة مع دول مجاورة، وهذه المناطق هي:

1- المنطقة الحدودية للساحل الشرقي: تقع في منطقة القالة، ويمكن لهذه المنطقة أن تكون جاذبة لعلاقات عبر الحدود مع طبرقة. ويمكن تطوير علاقات عابرة للحدود بين عنابة وبنزرت على صعيد أكثر اتساعا.

2- المنطقة الحدودية للتل الشرقي: وتضم جبال وأودية مجردة وهي مستقطبة من طرف سوق أهراس. ويمكن أن تطور علاقات عابرة للحدود على محور الوادي وجندوبة وأوباجة.

3- المنطقة الحدودية للهضاب العليا الشرقية: تقع على الطريق المغاربي التاريخي وتستقطب من طرف تبسة وتتيح تطوير علاقات عابرة للحدود على فريانة والقصرين.

4- المنطقة الحدودية للجنوب الشرقي: تستقطب من الوادي وتتيح علاقات حدودية مع توزر ولا سيما في ميدان السياحة.

5- المنطقة الحدودية للجنوب الكبير: تواجد في موقع استراتيجي على الخط العابر للصحراء وتعرف مبادلات هامة مع الساحل الإفريقي وهي مستقطبة من طرف تمنراست، ويمكن تطوير علاقات عابرة للحدود مع أسماكا بالنيجر وتساليت في مالي.

[1] علي ديهوم وفتحي بلعيد أبو رزيزة، **المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية**، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25 -27 ديسمبر 2017، ص6-7.

6- المنطقة الحدودية للجنوب الغربي:وتعد منطقة بشار قادرة على الانفتاح على المغرب ويمكن أن يكون لها أثر اقتصادي باستغلال الموارد بغار جبيلات.

7- المنطقة الحدودية للهضاب العليا الغربية:تمتد على مسافة 250 كلم من ولاية النعامة.

8- المنطقة الحدودية للتل الغربي:لها قدرة تطوير علاقات عابرة للحدود مهمة مع مدية وجدة وبركان والناظور وفاس المغربية.[1]

ثانيا- قراءة في بعض تجارب المجتمع المدني الاقتصادية في المناطق الحدودية

تبرز ملامح وتوجهات النشاط التنموي للمجتمع المدني في الجزائر في بعده الاقتصادي في مجال مكافحة الفقر بما تقوم به الجمعية الوطنية "التويزة الجزائرية" وهي الجمعية الوحيدة المعترف بخبرتها في مجال التمويل المصغر "القرض المصغر"، وقد تأسست سنة 1989 وتعمل في إطار من التعاون مع السلطات الجزائرية، ويرتكز عملها حول أربعة نشاطات رئيسية: قيادات الشباب، التنمية، التدريب والبحوث.

أما في مجال تنمية الدخل تشكل المقاولاتية النسوية بفضل آلية التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية، ومن أهم الجمعيات النسوية في هذا المجال ظهرت: جمعية الإطارات النسوية "أفكار"، الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات، وجمعية المسيرات رئيسات الأعمال[2].

4. تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

4. 1 معيقات عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر

أشارت تقارير التنمية الإنسانية العالمية والإقليمية والوطنية أن الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة حققت تقدم في مؤشرات دليل التنمية الإنسانية (الصحة، التعليم والدخل)، غير أن تحليل واقع هذه التنمية يبين أن هناك تباين بين الولايات، إضافة إلى أن الجزائر ما زالت تعتمد النمو الاقتصادي كمحرك رئيسي للتغيير ، وهذه مقاربة خطيرة لاعتمادها على مداخيل الريع النفطي لتوسيع خيارات التنمية مما يجعلها مهددة مع تراجع الأسعار في الأسواق العالمية[3]، ويمكن إدراج أهم مثبطات عمل المكونات المختلفة للمجتمع المدني في الأبعاد التالية:

أولا-أهلية القيادات: حيث شاخت وهرمت، ولكنها ظلت متشبثة بمواقعها وعملت على تأييد أو تخليد تلك المواقع باعتبارها مكسبا وملكا شخصيا، ورفضت أي مأسسة لهذه المنظمات من خلال تجميع الأتباع وعدم إجراء إنتخابات، أو إجراءات إنتخابية شكلية لتجديد الثقة وغياب وضعف الشفافية.

ثانيا- نضوب الجاهزية الفكرية لدى العديد من القيادات العاملة في الميدان.

---

[1] سليم براقدي، **نفس المرجع**، ص 36.

[2] محمد حفاف، **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية مطلع الألفية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص183.

[3] **نفس المرجع**، ص 204.

ثالثا– الضعف الهيكلي والمؤسسي للمنظمات وضعف نظم المعلومات والاتصال والوسائل التقنية، وفي أحيان كثيرة تجرى منافسات غير شريفة بين المنظمات والأفراد الذين يتربعون على القمة وقيادات أخرى، حيث تنبت مثل الحساسيات والمشكلات التي غالبا ما يكون طابعها شخصيا وأحيانا يستعصي حلها سنوات طويلة خصوصا فقدان المودة وتكريس الأمزجة والإرتياحات الشخصية على حساب عمل ومستقبل هذه المنظمات التاريخية، وفي نهاية المطاف يكتشف أنه لا وجود لمشكلة حقيقة.[1]

رابعا– علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة السياسية في الحكومة المنغلقة

الجزائر كغيرها من الدول الناشئة تعاني من تجذر الفساد بفعل كل من ضعف المنظومة القانونية –سيادة القانون وليس الترسانة القانونية– وعدم وجود ما يكفي من آليات التنفيذ الملائم، وتفشي العامل البيروقراطي الذي أنهى الدور المنوط بالمجتمع المدني.

حيث أنه كلما كان الفساد مستشريا لا يكون للمجتمع المدني أي دلالة وقيمة في معادلة المكافحة، لأن الأداء البيروقراطي ضعيف، وسيادة القانون وفقا لمعايير الشفافية العالمية تنعكس أيضا على عدم استقلالية القضاء ونزاهته. فالمجتمع المدني له دور لصيق بصناعة السياسة العامة ومكافحة الفساد من خلال مجموعة الآليات التي تقترحها منظمة الشفافية العالمية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، من خلال المرافقة ودور مراكز الدراسات والمنظمات المانحة لبناء قدرات الدول التي تحتاج إلى مهارات التمكين والتدريب على الممارسة السياسية الفعالة، من خلال تطوير مهارات المجتمع المدني المحلي وبنائه بالإستعانة ببرامج التدريب على الإنتخاب والنضال السياسي، والتنشئة السياسية وغيرها.[2]

خامسا– المجتمع المدني هدف مباشرا لآليات العولمة: باعتباره بديلا عن الدولة، وباعتبار مؤسساته آليات لإحداث التغيرات المجتمعية اللازمة والملائمة لتحقيق شروط العولمة، ولذا يصبح دورها مفرزا لآثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على البلدان النامية بحيث:

* استخدام منظمات المجتمع المدني المحلية كآلية لمعارضة منظمة تستهدف فرض تغيير النظم السياسية بدعم خارجي.

* تؤدي سياسات العولمة الداعمة لمنظمات المجتمع المدني أحيانا والمترافق مع الاضطرابات الاقتصادية والسياسية المصاحبة للعولمة إلى زيادة الحراك السياسي والاجتماعي فتلجأ الحكومات إلى تبني سياسات معادية للديمقراطية فتعتمد إلى اعتقال النشطاء من السياسيين من المعارضة.

---

[1] عبد الحسين شعبان، **العام والخاص في إشكاليات مؤسسات المجتمع المدني العربي بين قوة الاحتجاج وقوة الاقتراح؟**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 11، تونس، 2005، ص 165-166.

[2] المعهد العربي لحقوق الإنسان، **نفس المرجع**، ص 185.

* تسعى العولمة إلى فرض خصخصة الاقتصاد من خلال دعمها للمنظمات المجتمع المدني مما يسهل إدماج الدولة في السوق العالمية في إطار العولمة، وهذا ما يؤدي تهميش قطاعات كبيرة من المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وابتعادهم عن المجتمع المدني الذي ينتمون إليه أساسا[1].

4. 2 مقومات تفعيل المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

المقومات المرتبطة بتفعيل المجتمع المدني متعددة، ندرجها فيما يلي ضمن مجموعة من النقاط:

أولا– المقوم السياسي:

تفعيل الاستراتيجيات الإيجابية لإصلاح العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني يعتبر الإصلاح التدريجي والسلمي لمكافحة أشكال الفساد المختلفة، وهو الخيار الاستراتيجي المطروح أمام المجتمعات العربية ذات الحكومات المنغلقة، وبالتالي فإن على المجتمع المدني أن يعمل رغم كل الصعوبات على تجسير العلاقة مع السلطة السياسية.وهناك وسائل استراتيجية تفضي إلى تحقيق تفعيل الأنظمة السياسية للإنخراط في مسار المكافحة وبخاصة من خلال تفعيل علاقتها مع منظمات المجتمع المدني، وهي:

الاستراتيجية الأولى: المواجهة المباشرة الصدامية التي تضع الطرفين في حالة القطيعة ومواجهة مفتوحة لا يحسمها سوى عنف السلطة ومنطق موازين القوى، لأن المجتمع المدني لا يستطيع أن يلجأ إلى العنف وإلا فقد طبيعته.

الاستراتيجية الثانية: تتمثل في تبعية منظمات المجتمع المدني للدولة، ومحاولة التحرك ضمن المساحات التي تحددها السلطة، وهذا يعني نفي المجتمع المدني وتصفيته.

الاستراتيجية الثالثة: يمكن وصفها بكونها سيناريو الحوار النشط والمفاوضة، ويهدف إلى أن يحاول المجتمع المدني إقناع الأنظمة بأن من مصلحتها الدخول في علاقة شراكة مع الجمعيات والمنظمات المستقلة من أجل تبادل الأدوار في مسار الإصلاح السياسي.

هذا ولا ينبغي المغالاة في دور منظمات المجتمع المدني فعلى اعتباره أداة لمراقبة الدولة يكون تدخله فعالا إذا وفقط كان مستوى الفساد متدنيا بما يعني وجود ديمقراطية بأداء مقبول وبيروقراطية منخفضة، هنا يمكن للمجتمع المدني التدخل من خلال حزمة إصلاحات ذات توجه مجتمعي في الأساس بالعمل التوعوي بمخاطر الفساد كما هو الشأن بقضية الغاز الصخري في الجزائر التي مكن المجتمع المدني من محاصرة الاستغلال الذي بادرت الدولة في إدراجها ضمن المخطط الطاقوي، ولهذا قامت الجزائر في سنة 2012 بالتضييق على المجتمع المدني من خلال قانون إنشاء الجمعيات مقارنة بقانون 1990 عن طريق حظر المساعدات المالية الخارجية لأهداف تتعلق بحماية النظام وحماية الدولة، وكذا التعتيم وعدم المساس بملفات الفساد[2].

[1] كليب سعد كليب، **دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، PDF، ص84-85.

[2] المعهد العربي لحقوق الإنسان، **نفس المرجع**، ص 189.

فالمجتمع المدني طالما كان قويا وقادرا على التصدي لانحرافات الدولة بالسلطة وتوسع دائرة الفساد يمكن أن يتغلب عليها ويوجهها وفقا لمصالحه ووفقا لأجنداته المحلية والخارجية، ولذا يسمح التضييق القانوني بالتحكم فيه، في حين أن الدولة مهما استشرى الفساد فيها فإنه يمكن حصر دائرته بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ثانيا– المقوم الأيديولوجي لمؤسسات المجتمع المدني:

لكي تتمكن قطاعات المجتمع المدني أو بعضها من الإسهام في عملية التنمية لا بد من توفر بعض الشروط منها:

1– قيام هذه القطاعات أو المنظمات على رابط المواطنة كبديل عن كل الانتماءات الموروثة ما قبل المدنية.

2– المشاركة الكثيفة للباحثين عبر دراسات نظرية وبحوث ميدانية تغني المناقشات العلمية والخبرات العملية اللازمة لتطوير عمل هذه الهيئات.

3– أن تتعدى منظمات المجتمع المدني دورها التقليدي الذي كان مقتصرا على النشاطات الخيرية والخدمية إلى دور تنموي عبر تشجيع المواطنين على تنظيم أنفسهم ضمن إطار مجتمعاتهم المحلية في نشاطات تطوعية ذات منفعة عامة.

4– تغيير الفلسفة الإجتماعية التي ترى في دور منظمات المجتمع المدني مجرد إمتداد أو صدى للدولة ووظائفها، وتغيير العلاقات المتوارثة داخل هذه المنظمات.

5– وجود سلطة قوية شفافة داخل المنظمة تحظى باحترام المواطنين وثقتهم يكون بإمكانها حثهم على حمل جزء من المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة[1].

5. خاتمة:

تلخصت محاور الدراسة في تحليل دور المجتمع المدني في المناطق الحدودية، وقد تبين أن العلاقة طردية بينهما حيث أن توفير الفضاءات لنشر الوعي التنموي الاقتصادي، وبعث المشاريع المقاولاتية التنموية من صميم ثقافة البيئة الحدودية، هي من الأدوار الرئيسة التي يضطلع بها المجتمع المدني بمخلف أطيافه في نطاق الديمقراطية التشاركية، وتكريس مفهوم التضامن والتشبيك بين القطاع الخاص والقطاع العام، فالمجتمع المدني يقدم المعلومة ويكون بمثابة وسيط بين المواطنين والأسر المنتجة ومختلف الأجهزة العمومية المنظمة للنشاط الاقتصادي، وقد تم التوصل للنتائج التالية مع وضع بعض الاقتراحات وصولا إلى نقد الدراسة وآفاقها المستقبلية.

النتائج و التوصيات:

أولا– النتائج:

تضطلع بالمجتمع المدني مجموعة مهام باعتباره شريكا أساسيا في التنمية الاقتصادية تفرض التوقف عند المسائل التالية:

[1] كليب سعد كليب، **نفس المرجع**، ص85

1- تطوير قدرات الحوار مع السلطة وبين مكونات المجتمع المدني فبحجم نجاح المجتمع المدني في فرض نفسه كقوة حوار وقوة اقتراح، بقدر ما تكون حظوظه في التأثير على مراكز القرار.

2- التأثير على أصحاب القرار من خلال المساهمة في توجيه الرأي العام وصناعته والتفاعل مع مشكلات المواطنين.

التفاوض، إذ يعتبر دعم القدرة على التفويض تتويجا لتطور نوعي في أداء المنظمات والقدرة على استثمار أجواء الثقة ونقاط القوة والضعف والتمييز بين المهم والأهم، وتحسين توظيف الضغوط الداخلية والخارجية لتحقيق مكاسب فعلية دائمة.[1]

3- المساهمة في إعادة توزيع الدخل (عملية إعادة توزيع ثالثة بعد تلك التي تحصل بين عناصر الإنتاج نفسها وتلك التي تقوم بها الدولة عن طريق السياسة الضريبية من جهة وسياسة التقديمات الإجتماعية من جهة أخرى).

وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة جماعات من السكان وتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي.

4- تصويب العمل لمؤسسات القطاع العام، إذ تنجز منظمات العمل التطوعي عادة أعمالا مهمة بزمن قصير جدا ودرجة أقل من الروتين الإداري[2].

خلاصة توصلت الدراسة، إلى أنه كلما كانت الشراكة المؤسسة على التفاوض بين الفواعل الثلاثة: الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني كلما كانت مكافحة الفساد سلسة وفعالة، بحيث يكون على عاتق الدولة توفير آليات إنفاذ القوانين وتوفير المعلومة بكل شفافية عبر وسائل الإعلام الحر، في حين يقدم القطاع الخاص مجالا لخلق الثروة والإستثمار المنتج بعيدا عن اقتصاد البازار، أما المجتمع المدني فيترجم الوجدان الحقيقي للمجتمع ويبرز قيمه الحقيقية النابعة من إرثه التاريخي والثقافي والهوياتي.

ثانيا– التوصيات

نقترح في خضم ورقتنا البحثية التالية توصيات عملية ميدانيا تسرع عجلة التنمية الاقتصادية وتبرز أثر مؤسسات المجتمع المدني بما يخلق التنافسية والاستمرارية بينها للأفضل، وتتمثل فيما يلي:

1- تسطير برنامج عمل مشترك بين أعضاء أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين الراغبين في ذلك لتوحيد الاهتمامات والاحتياجات، وأبعد من ذلك تحديد دقيق للأولويات التنموية خاصة ما ارتبط منها بمكافحة الآفات الاجتماعية الاقتصادية كالفقر، والبطالة، وكذا جلب أكبر قدر من التضامن المحلي بين مكونات النسيج الديمغرافي خاصة فيما يتعلق بالعمل التطوعي لاحقا من خلال هذا الإشراك.

2- عرض تطورات ونتائج كل الأعمال التي تقوم بها أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني إما عن طريق التعليق أو عقد إجتماعات دورية مفتوحة.

[1] المعهد العربي لحقوق الإنسان، **نفس المرجع** ، ص191.

[2] كليب سعد كليب، **نفس المرجع**، ص84-85.

3- المساءلة والمراقبة الدورية والسنوية لبرنامج العمل الذي تسطره أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني سنويا وفقا لرزنامة زمنية محددة، بحيث تكون المساءلة من طرف المواطن، أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي وفي فضاء يتسم بالعلن والشفافية.

4- فرض عقوبات تأديبية أو جزائية مادية أو معنوية وفقا لجسامة الإخلال في تنفيذ البرنامج ووفقا لما تحدده الجمعية التأسيسية لبرنامج العمل السنوي، بحيث تتراوح بين الإنذار أو الإقصاء من المشاركة والتمثيل في المناسبات والفعاليات المحلية والوطنية.

افتقرت الدراسة الحالية إلى دراسات حالة أو أرقام إحصائية حول النشاطات التي تقوم بها المنظمات المختلفة للمجتمع المدني في المناطق الحدودية، من أجل المقارنة بين المناطق وملاحظة عوامل القوة والضعف، أو لماذا هي مزدهرة في مناطق دون أخرى، وهو ما نراه قد يشكل آفاقا للكثير من البحوث والدراسات الميدانية.

6. قائمة المراجع:

1- الخزرجي تامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دار مجدلاوي، عمان، 2004، (ص 113)

2- العايش عبد العزيز وبوسالمي عامر، **المجتمع المدني آلية لبعث التنمية في المجتمع الجزائري "تنمية الخدمات الحضرية نموذجا"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، المجلد 3، الجزائر، 2016، (ص 12)

3- المعهد العربي لحقوق الإنسان، **وثيقة الدوحة حول ورشة استراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 11، تونس، 2005، (ص ص 180-185-189-191)

4- آمال براهمية وظريفة سلايمية، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، سياسا التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، (ص 2)

5- أماني قنديل، **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، مارس، الكويت، 1999، (ص ص 99- 100)

6- أمهيس صبرينة وبانون لامية، **المجتمع المدني في الجزائر: أي تأثير في مجال حقوق الإنسان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان،جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، 2018، (ص 26)

7- براقدي سليم، **الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر**، مجلة علوم وتكنولوجياD ، عدد 41، الجزائر، جوان 2015، (ص 36)

8- حفاف محمد، **دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية مطلع الألفية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، (ص ص 183- 204)

9- خروف منير وفريحة ليندة وبوعزيز ناصر، **أثر التجارة الدولية على تنمي المناطق الحدودية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03،الجزائر، ديسمبر 2018، (ص 113)

10- ديهوم علي وأبو رزيزة فتحي بلعيد، **المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية**، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، 25 -27 ديسمبر 2017، pdf، (ص 6- 7)

11- سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة الأنشطة بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، (ص ص 117-118)

12- شاوش إخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، أطروحة دكتوراه علوم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، (ص ص117 - 131)

13- شعبان عبد الحسين، **العام والخاص في إشكاليات مؤسسات المجتمع المدني العربي بين قوة الاحتجاج وقوة الاقتراح؟**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 11، تونس، د س، (ص ص 165- 166)

14- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، (ص ص78- 79)

15- كليب سعد كليب، **دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، pdf، (ص ص 84- 85)

16- مجادي رضوان، **الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية: الدعائم والخطوات ومساعي التطبيق في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، سبتمبر 2019، (ص 819)

17- محبوب مراد وباري عبد اللطيف، **دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 2 ، الجزائر، 2017، (ص 43)

18- مرباح طه ياسين وغويني العربي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية عرض تجربتي الصين ماليزي**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 09، الجزائر، 2018، (ص 48)

19- مصيطفى بشير، **حريق الجسد "مقالات في الاقتصاد الجزائري"**، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، (ص ص 20- 29-30)